

ب - نظرتة الجديدة إلى ماقع الخلاف فيه :

أما تقويمه للمسموع ، وبمعنى آخر إضافاته في تحديد النصوص التي وقع الخلاف فيها ، فأمثلته كثيرة أيضا ، وموقف السهيلي في هذه المسائل أدل شيء على احترامه للمسموع ، فهو يميز القياس عليه إن اجتمعت في المقيس خصائص المقيس عليه ، وهذه الخصائص هي التو. عنى بتحديددها ، وكانت مسوغاته في القول بالقياس ، ونذكر هنا بعض هذه المسائل .

١ - مسألة إضافة الشيء إلى نفسه التي منعها البصريون وأجازها الكوفيون ، وكان للسهيلي موقفٌ وسط يقوم على مدارسة المسموع نوضحه فيما بعد .
٢ - مسألة حذف الجار وإيصال الفعل المجرور ونصبه ، ولهذا موضعه في دراسة الحذف عنده .

٣ - ما وردَ معرباً بالحركات على النون من المثني نحو الجلمان والأجربان والقمران .
٤ - التعدية بالهمزة ونبيئها في الابنية إن شاء الله .

خلاصة وتوضيح :

١ - إن أحكام السهيلي بالنسبة إلى القياس قد اختلفت في المفردات عنها في التراكيب ، فهو يقيس على الشائع في الألفاظ ، ويعد كل ما ورد من التراكيب أصلا يقاس عليه ، وإن اختلف حال المقيس عليه من حيث الشيوخ والقلة .
وهذا منه يحتاج إلى تفسير ، فلعه قد صدر موقفه بالنسبة إلى المفردات عن رغبة في التنظيم ، لم يكن ثمة ما يدعو إليها مع التراكيب ، إذ هي لا تبلغ مبلغ المفردات في تعددها واختلافها ، ولذلك كان حسبه أن يسمع التركيب ويستوثقه ، فيجيز القياس عليه ، ويلتمس من ألوان الأقيسة الأخرى ما يُقوّيه .